لقوة الدلالة عليه حـ لدلالة الفعل بالالتزام على مكان حدثه والظرف
المصوغ من مادة الفعل يدل على مكان حدث الفعل فتفوت
دلالة الفعل على مدلول الظرف بدلالة الظرف عليه ثانيا
وغير ظرف اي مما لا يشبه الظرف بدليل قوله وغير ذي
التصرف الخ   فذاك ذو تصرف اي ظرف ذو تصرف اي
يستعمل في تلك حالة كونه ظرفا لا مطلقا بدليل ما سبق
واعلم ان من المتصرف ما هو كثير التصرف كيوم وشهر
وبين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما هو متوسط
كغير الاربعة الاخر وغير فوق وتحت من اسماء الجهات
بخلاف فوق وتحت فلا يستعملان غير ظرفين اصلا
كما في التسهيل والدماميني واجاز بعض النحويين
فيهما التصرف في نحو فوقك راسك وتحتك رجلاك
برفعهما بخلاف ما فوق الراس نحو فوقك قلنسوتك
وما تحت الرجل نحو تحتك نعلاك تفرقه بينهما والذي
حكاه الاخفش عن العرب في فوقك راسك وتحتك
رجلاك هو النصب لكن وقع لبعض رواة البخاري وفوقه
عرش الرحمن برفع فوق وبنوقد تحته نارا برفع تحت
وانما يجرهان على التصرف فتأمله اهـ ببعض اختصار وبين
مجرده من التركيب وما والالف وما هو نادر كالان وحيث
ودون لا بمعنى ردي ووسط بسكون السين فتصرف
الان كقوله عليه الصلاة والسلام حين سمع وجبة هذا
حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفا فهو يهوي في النار
الان حين انتهى فالان مبتدأ خبره حين انتهى وتصرف
الثاني كقول الشاعر لدى حيث الفت رحلها ام قشعم

وتصرف

وتصرف الثالث كقول المرتد بابي جميعت حقيبتي وباشرت حد
الموت والموت دونها برفع دونها وتصرف الثالث كقوله وسطه
كالبراع او سرج المجدل طورا تخبو وطورا يبين برفع وسطه
على الابتداء ويروى بالنصب على الظرفية خبرا مقدما والكاف
مبتدأ اما وسط بتحريك السين فظرف كثير التصرف ولهذا
اذا صح فيه فتح السين كما نقله الصفار عن العرب وقال الفرا
اذا حسنت في موضعه بين كان ظرفا نحو قعد وسط القوم
وان لم تحسن كان اسما نحو احتجم وسط راسه ويجوز في كل
منهما التسكين والتحريك لكن السكون احسن في الظرف
والتحريك احسن في الاسم وقال ثعلب يقال وسط بالسكون في متفرق
الاجزا نحو وسط القوم ووسط بالتحريك في غير متفرقها
نحو وسط الراس وقال جماعة الساكن ظرف والمتحرك اسم
لا ظرف تقول جلست وسط الدار اي في داخلها وضربت وسطه
اي منتصفه كذا في الهمع والدماميني   في الاول اي
المفعول الاول المشتمل على مثالي الزمان والمكان وكذا يقال فيما بعد
قاله سم   وكذا ما اشبههما اي الامثلة السابقة وفي نسخ
بضمير التثنية اي اليوم والمكان   او شبههما معطوف
على محذوف كما سيشير اليه الشارح اي او لزم ظرفيه او شبهها
ولا يجوز عطفه على ظرفية في النظم لاقتضائه ان بعض الظروف
يلزم شبه الظرفية ان جعلت او تنويعية او ان غير
المتصرف هو ما يلزم احد الامرين الدائر فلا يكون فيه
تعرض لما يلزم الظرفية بعينها ان جعلت او للاحد الدائر
واللزوم منصبا على الاحد الدائر   وهو الملازم للظرفية
اي الحقيقية وانما زدت بدليل تقسيمه الى النوعين

با

Copyright © King Saud University